

CHECK AGAINST DELIVERY

تحفة ، ضد التسليم

بيان للسيدة خين عمر
مناقشة مجلس الأمن الدولي المفتوحة حول العنف الجنسي أثناء النزاعات

17 يوليو 2020

سيدي الرئيس، معاليكم، سيداتي وسادتي، أشكركم على إتاحة الفرصة لي للتحدث إليكم اليوم وإلقاء هذا البيان نيابة عن مجموعة المنظمات غير الحكومية العاملة المعنية بشؤون المرأة والسلام والأمن.

أنا مدافعة عن حقوق الإنسان وناشطة ديمقراطية من ميانمار. ومنذ أكثر من 30 عامًا، ظللت أدعو إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والسلام في بلدي. والتقيت بعدد لا يحصى من الناجين من جرائم جيش ميانمار التي لا توصف ضد الأقليات العرقية والدينية. وأقف هنا اليوم تضامناً مع أخواتي وإخوتي الذين ما زالوا في انتظار العدالة.

لطالما استخدم جيش ميانمار الاغتصاب كسلاح في الحرب ضد الأقليات العرقية. ولا تزال روايات نساء الروهينجا المروعة خلال عامي 2016 و 2017، والتي يطلق عليها "عمليات التطهير"، ملحة وصادمة ولا يضاها شيء ضراوتها. كما أن تلك الممارسات تمثل أسلوب الجيش في استخدام العنف القائم على نوع الجنس في حملاتهم ضد المجتمعات العرقية الأخرى، والتي تشمل العمليات الأخيرة ضد مجتمعات كاشين وسان وتانج وراخين.

لا تخفى هذه الحقائق على أحد؛ حيث وثقت المنظمات النسوية العرقية والمنظمات الدولية والأمم المتحدة استخدام الجيش المنهجي والمستمر للاغتصاب كسلاح. وقدمت واحدة من أولى الوثائق الشاملة لاستخدام الجيش للاغتصاب كسلاح في الحرب منذ ما يقرب من 20 عامًا، من قبل شبكة شان للعمل النسائي، والتي قامت بسرد تفاصيل حوادث العنف الجنسي التي ارتكبتها جيش ميانمار ضد 625 ضحية من نساء وفتيات شان. ومن ضمن حالات الاغتصاب المؤثرة، كانت 61٪ منها عمليات اغتصاب جماعي و 25٪ أدت إلى الوفاة. كما تم احتجاز النساء واغتصابهن مرارًا وتكرارًا لشهور. ولا يزال الصراع في ولاية شان مستمر حتى اليوم.

ووثقت منظمات نسائية من مجتمعات كاشين وكارين وتانج العرقية، بالإضافة إلى رابطة نساء بورما، وهي منظمة جامعة تتكون من 13 مجموعة نسائية عرقية شاركت في تأسيسها، نتائج مماثلة تؤكد العديد من تلك النتائج. وقد خلصت هذه المنظمات بشكل لا لبس فيه إلى أن العنف الجنسي هو جزء من نمط منظم ومدروس لاستهداف النساء والفتيات العرقيات.

أكدت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في ميانمار (FFM) هذه الحقائق العام الماضي؛ حيث وجدت أن "العنف الجنسي هو السمة المميزة لعمليات قوات ميانمار العسكرية". كما وثقت البعثة العنف الجنسي المنتظم والواسع النطاق ضد نساء وفتيات الروهينجا، والمتحولين جنسياً وكذلك الرجال والفتيات في موجات العنف الثلاث التي أدت في النهاية إلى تهجير أكثر من 800 ألف شخص من الروهينجا بوحشية من أراضيهم ومنازلهم. وذكرت البعثة أن استخدام الاغتصاب والعنف الجنسي والقائم على الجنس ضد الروهينجا، وأنا أفتبس من تقريرها أن العنف والاغتصاب "كانا جزءاً من استراتيجية مدروسة ومخططة جيداً لترهيب وترويع ومعاوية السكان المدنيين وإجبارهم على الفرار". وخلصت البعثة إلى أن هناك أسباباً منطقية للاعتقاد بأن هذه الأفعال، وأنا أفتبس منها مرة أخرى "تشكل أفعالاً ضد الإنسانية وجرائم حرب وأعمال إبادة جماعية مصحوبة لدلالات على وجود نية الإبادة الجماعية".

وعلى الرغم من أسلوب استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الموثق جيداً وتوقيع الحكومة على بيان مشترك مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع في ديسمبر 2018، تواصل ميانمار إنكار وقوع هذه الجرائم في كل فرصة. ورفضت ادعاءات الاغتصاب باعتبارها "ادعاءات همجية" في تقريرها إلى لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداوا) في عام 2019 وتجاهلت تهم العنف الجنسي ضد الروهينجا بالكامل في جلسات محكمة العدل الدولية في ديسمبر 2019. ورفضت لجنة التحقيق المستقلة في ميانمار (ICOE) أيضاً الاغتصاب والعنف الجنسي بشكل قاطع في تقريرها النهائي في يناير 2020، مما يعزز من سياسة الإفلات من العقاب الممنوحة للجيش بشأن هذه الجريمة. وكما أخبر البروفيسور فيليب ساندرز، محامي عن غامبيا، محكمة العدل الدولية في الشتاء الماضي، فإن صمت ميانمار يقول أكثر مما تقوله كلماتها.

وأشارت بعثة تقصي الحقائق أيضاً إلى أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يحدث في السياق الأوسع المتمثل في عدم المساواة والتمييز ضد النساء والفتيات الهيكليين والمتقشيين في جميع طبقات المجتمع، وأن "النتيجة النهائية هي مناخ يسوده الإفلات من العقاب الذي يمكن العنف الجنسي والقائم على الجنس من الاستمرار بلا كبح".

تتغلغل سياسة الإفلات من العقاب في كل ركن من أركان النظام القانوني والقضائي المحلي، والتي تستند إلى دستور يرسخ الإفلات من العقاب العسكري. ولكن التحقيقات تم حظرها، إذا كانت قد بدأت في الأساس، وتم تهديد الشهود أو استهدافهم بالعنف من أجل إسكاتهم (17). وإذا كانت هناك إداناة فستكون نادرة للغاية، وغالباً لا تتعلق بالعنف الجنسي، كما أن العقوبات لا تتناسب مع خطورة الأفعال المرتكبة.

وقد شوهد هذا عندما تعرض اثني عشر من مدرسي مدرسة كاشين للتعذيب والاعتصاب والقتل في عام 2015 في ولاية شان الشمالية. وكان المشتبه به الرئيسي ضابطاً في وحدة عسكرية محلية في ميانمار، ولكن تم إحباط كل جهود السعي لتحقيق العدالة. وأعيقت التحقيقات المستقلة من قبل أعلى الرموز الحكومية. ولا يزال مجتمع كاشين يسعى إلى تحقيق العدالة.

ودعا المجتمع المدني باستمرار إلى معالجة هذه الثغرات الهيكلية الصارخة في نظام العدالة والقانون المحلي، ولكن لم يتم إحراز أي تقدم. ولم يُعرض على البرلمان أي قانون يختص بالعنف ضد المرأة إلا قانون استغرقت صياغته أكثر من سبع سنوات عُرض مؤخرًا وفشل في التشاور مع النساء على نحو هادف، لا سيما نساء المجتمعات المتأثرة بالنزاع، وأيضًا فشل في الوفاء بالمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، أبدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار، والتي لا تقي بمبادئ باريس، عدم وجود إرادة لتحقيق في الانتهاكات التي يرتكبها أفراد الجيش.

السيد الرئيس على الرغم من جانحة (كوفيد-19) ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف عالمي لإطلاق النار، إلا أن الصراع في ميانمار وصل إلى شدة لم يشهدها منذ عقود. في أواخر شهر يونيو، أعلن جيش ميانمار عمليات تطهير ضد جماعة راخين العرقية وجيش أركان في غرب ميانمار. وأدى الصراع إلى نزوح واسع النطاق وانتهاكات حقوقية، بما في ذلك التعدي على الحريات الأساسية من خلال تقييد الوصول إلى الإنترنت. وازدادت حالة النازحين من الروهينجا والكارين والراخين والأقليات العرقية الأخرى سوءًا، بعدما كانت مروعة بالفعل، بسبب القيود المفروضة استجابة للوباء. وقد ازدادت العوائق التي تحول دون الحصول على رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، مما زاد الافتقار إلى الخدمات التي تهدد بالفعل حياة الناجين من العنف الجنسي والقائم على الجنس، وجعل هذه الخدمات أبعد ما يكون عن متناول النساء والفتيات في المجتمعات العرقية المهمشة.

لا يزال نفس الجناة الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية ضد الروهينجا يرتكبون الجرائم الدولية الجسيمة في جميع أنحاء ميانمار، ولكن بشكل خاص في ولاية راخين. ومع ذلك، لا توجد أي محاسبة؛ حيث يواصل الجيش العمل مع الإفلات التام من العقاب. وكما قالت بعثة تقصي الحقائق مرارًا وتكرارًا، فإن المساءلة المحلية غير ممكنة في ميانمار. ولا يوجد في البلد هيئة وطنية فعالة لحماية حقوق المرأة أو دعم المساواة بين الجنسين. وإذا لم يتحرك المجتمع الدولي الآن، ستستمر الانتهاكات الحقوقية هذه، وقد تكون لها عواقب دائمة. ومن المحتمل أن تتغير حياة الآلاف من الناجين من عنف قوات الأمن في ميانمار وأيضًا حياة عائلاتهم إلى الأبد بسبب إعاقات دائمة ناتجة عن جروح مرتبطة بالنزاع. كما أن مصادرة الأراضي التي تتفاقم بسبب الممارسات البطريركية لامتلاك الأراضي وخطط التنمية التي تقودها الحكومة وزحف المصالح التجارية تعني أن حرمان النساء من الملكية قد يصبح خطرًا دائمًا.

لذلك أطلب مجلس الأمن بإحالة الوضع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة دولية مخصصة لإجراء تحقيق أكثر شمولاً في الجرائم التي عانى منها الروهينجا والأقليات العرقية الأخرى، خارج المحكمة الجنائية الدولية الحالية التي يعتبر تحقيقها محدودًا. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يبذل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، جهودًا متضافرة لضمان امتثال ميانمار للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية. كما أن هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات لضمان إلغاء القوانين التمييزية، وإعادة الجنسية إلى الروهينجا ورفع القيود المفروضة على حرية التنقل ووصول المساعدات الإنسانية. هذه هي الشروط المسبقة الضرورية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للروهينجا.

وأشيد بالجهود الشجاعة التي بذلتها بعثة تقصي الحقائق والمقرر الخاص السابق للأمم المتحدة للفت الانتباه إلى الفظائع التي ارتكبت ضد جميع الأقليات العرقية والدينية. وكما اعترف تحقيق روزنتال، الذي تناول بالفعل فشل الأمم المتحدة في وقف الفظائع، فمن المهم أن ترى الأمم المتحدة هذه اللحظة نقطة تحول رئيسية - عندما نفهم تلك الدروس في النهاية - وأن نتحدث بلغة موحدة وحاسمة ومبدينية بصوت يعطي الأولوية لحقوق الإنسان لضمان عدم وجود "فشل نظامي" آخر مثل فشل عام 2017. ولسوء الحظ، حتى الآن، لم تسفر توصيات تقرير روزنتال عن أي تغييرات ملحوظة في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أطلب المبعوث الخاص للأمم المتحدة بمقاومة الرواية القومية الخطيرة والانقسامية للحكومة وعدم إضفاء الشرعية على عملية بطاقة التحقق الوطنية التي تهدف إلى إنكار وجود الروهينجا.

سيدي الرئيس، لست أول امرأة من ميانمار تتحدث أمام المجلس؛ حيث تحدثت النساء العريقات الشجاعات، بما في ذلك أختي الروهينجية راضية سلطانة، التي تحدثت تضامناً ونيابة عن الأقليات العرقية الأخرى في ميانمار. لقد أربب الجيش الأقليات العرقية في البلاد على مدى عقود من الوحشية. وواجه الكارين والكاتشين والروهينجا والراخين وغيرهم معاناة كبيرة على يد القوات المسلحة في ميانمار.

من التالي؟ مَنْ مِنَ المفترض أن يمثل أمام سيادتكم ليطلبكم بمحاسبة جيش ميانمار؟

وبصفتنا مدافعات عن حقوق الإنسان وقادة مجتمعيين من خلفيات عرقية مختلفة، سواصل العمل معًا من أجل ميانمار ديمقراطية مسالمة. هذه لحظة حاسمة في تاريخنا قبل الانتخابات الوطنية هذا العام. ونطالبكم بدعم جهودنا من أجل السلام والعدالة والمساءلة التي تخدم شعب ميانمار أجمع.